

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

أ. بلال العباسي

باحث في مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية
جامعة الجزائر 3 - (الجزائر)

د. راضية بن زيان

أستاذة مشاركة بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي
من أجل التنمية جامعة الجزائر 3 - (الجزائر)

ملخص :

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط باستعمال معطيات فصلية تمتد من الفصل الأول لسنة 2002 إلى غاية الفصل الأخير لسنة 2015 وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR. تم استخدام كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات الجبائية من أجل التعبير عن تغيرات السياسة المالية، تغيرات أسعار البترول المعبرة عن مدى تأثير قطاع المحروقات وتغير الناتج الداخلي الخام كدلالة على مدى مرونة العرض.

بينت الدراسة ضعف تفسير أسعار البترول لتغيرات مستوى التضخم وذلك نتيجة تدعيم الأسعار والسياسات الاقتصادية المطبقة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية التي يمارسها قطاع المحروقات. بينما اتضحت العلاقة الموجبة بين التضخم والسياسة المالية خاصة الإنفاق الحكومي، الذي يساهم بارتفاعه في ارتفاع مستوى التضخم نتيجة عدم مرونة العرض الكلي لتغيرات الطلب الكلي من جهة وارتفاع هذا الأخير بارتفاع الكتلة الأجرية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية، لإنفاق الحكومي، الإيرادات الجبائية، أسعار النفط، معدل التضخم.

Abstract:

This paper aims to study the impact of fiscal policy on inflation in Algeria under the changes in oil prices using quarterly data from the first quarter of 2002 until the fourth quarter of 2015 using a VAR model. Both government expenditure and fiscal revenue were used to reflect fiscal policy changes, oil price changes reflect the impact of the hydrocarbon sector and the change in GDP reflects the supply elasticity.

The study showed the weak effect of oil prices on changes in the level of inflation as a result of strengthening prices and economic policies applied in order to reduce the inflationary pressures. There is positive relationship between inflation and fiscal policy, especially government spending, which contributes to the rise in inflation due to the lack of elasticity of the overall supply and the rise in the mass of wages.

Key words : fiscal policy, government spending, fiscal revenue, oil prices, inflation rate

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

المقدمة:

أصبحت السياسة المالية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات ومشاكل اقتصادية، ولعل أبرز المشاكل التي قد تواجهها اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء هي ظاهرة التضخم، وما تتركه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

قلق الاقتصاديون وصانعو السياسات لوقت طويل حول العلاقة بين عجز الميزانية والتضخم. هذه المخاوف تنبع من احتمال أن تمول الحكومة عجزها بالاقتراض أو عن طريق طباعة النقود. ولكن السؤال هو: هل يؤدي عجز الموازنة الحكومية إلى ارتفاع التضخم؟

منذ جوان 2014 فقدت أسعار النفط نحو 70 % من قيمتها بسبب قانون العرض والطلب. وسجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها منذ أكثر من 12 عاماً لتسجل أقل من 30 دولاراً للبرميل في بداية سنة 2016، ما ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاديات الدول المصدرة كروسيا، فنزويلا والجزائر، فالانخفاض في أسعار النفط العالمية من المرجح أن يضع المزيد من الضغوط على الاقتصاديات التي تشكل فيها عائدات النفط نسب كبيرة من ميزانياتها، وخاصة أن خطط الإنفاق الحكومي العام في الدول المصدرة تفترض أن الأسعار ستبقى مرتفعة وهذا ما ينبئ بوضع متأزم للسياسة المالية في هذه الدول.

في ما يخص الجزائر لا يمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية الحالية، الناجمة أساساً عن انهيار أسعار النفط، الأزمة الوحيدة التي ألمت بالاقتصاد الوطني، فقد شهدت الجزائر أزمات عديدة اختلفت في شدتها وآثارها. ويمكن التأريخ لأول أزمة اقتصادية بأزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986. التي كانت السبب في إطلاق الطبعة الأولى من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة لإرساء دعائم اقتصاد السوق قائم على المنافسة الحرة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص. أما الطبعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية فكانت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي بين سنتي 1994-1998.

ارتبطت السياسة المالية خلال الفترة 2002-2015، بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، غير أنها لم تحقق أهدافها رغم معدلات الإنفاق العالية، وهذا ما أدى بدوره إلى تسجيل معدلات تضخم مرتفعة نوعاً ما. في هذا السياق، يكون السؤال المطروح هو ما مدى تأثير السياسة المالية على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط؟

سوف نقوم من خلال هذه الدراسة بتحليل دور السياسة المالية في التأثير على المسار التضخمي للاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية توضح ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي والإيرادات الجبائية على التضخم في ظل

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

تغير أسعار النفط وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2015 باستعمال بيانات فصلية. من أجل ذلك، سوف نفترض أن السياسة المالية لها دور موجب في توجيه معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني عبر قناتي الإنفاق العمومي والإيرادات الحكومية، كما أن لتقلبات أسعار النفط دور فعال في تحديد مسار معدل التضخم في الجزائر لكن بشكل غير مباشر.

1- الأدبيات:

تعددت الدراسات التي اهتمت بمدى تأثير كل من السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط على التضخم، منها الدراسة المقدمة من طرف كل من De Castro و Hernández De Cos (2006)¹ اللذان اكتشفا من خلال دراسة حالة إسبانيا، وجود علاقة إيجابية ما بين الإنفاق الحكومي والناتج الإجمالي في المدى القصير فقط، بينما في الأمدن المتوسط والبعيد ستؤدي صدمات الإنفاق التوسعية إلى ارتفاع في نسب التضخم وانخفاض في الناتج الإجمالي. في حين أن الزيادة في الضرائب ستؤدي إلى تراجع في النشاط الاقتصادي في المدى المتوسط مع تحسن مؤقت في الميزانية العمومية.

استنتج أزاد أحمد سعدون² (2006)، في دراسته أن الدول النامية المصدرة للبترول تتميز بضعف مرونة جهازها الإنتاجي في ظل مستويات عالية من الإنفاق، وهذا ما يخلق توسع الطلب النقدي الذي ينعكس في شكل ضغوط تضخمية من جهة، ومن جهة أخرى، تتميز هذه الدول بتسجيل عجز في موازنتها نتيجة لارتباط اقتصاداتها بمداخيل الجباية البترولية، مما حتم التمويل بالعجز الذي يعتبر المصدر الأساسي لارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

اكتشف Sousa و Afonso (2009)³، أن صدمات الإنفاق الحكومي لها على العموم تأثير سلبي على الناتج الإجمالي الحقيقي نتيجة تأثيرها السلبي على الاستهلاك والاستثمار الخاص، كما أن لها تأثيرا موجبا دائما على مستوى الأسعار ومعدل تكلفة تمويل الدين العمومي. في حين تمارس صدمات الإيرادات تأثيرا سلبا على الناتج الإجمالي الحقيقي وتؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار.

اهتم كل من Farzanegan و Markwardt (2007)، بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات التضخم في دراسة مطبقة على الاقتصاد الإيراني، مستعملين في ذلك نموذج ARDL غير الخطي وقد توصلوا إلى أن الأسعار تتأثر بشكل غير منتظم لتقلبات أسعار النفط في الأجلين القصير والطويل، لأن الارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلا أن انخفاض أسعار النفط لا تؤثر بنفس المقدار⁴.

اعتمد Jean- Pierre Allegret and all⁵ (2012)، في دراستهم لحالة دول شرق آسيا، على نموذج (VAR structurel avec contrainte d'hétérogénéité) SVARX خلال الفترة 1990-

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

2012، وقد توصلوا إلى وجد أثر متزايد للصدمات الخارجية على المتغيرات المحلية منذ منتصف سنوات التسعينات حيث كانت لأسعار النفط أثر إيجابي وغير متماثل على التضخم.

2- الإطار النظري لأثر السياسة المالية على التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط:

تسمح السياسة المالية بمراقبة التوازن الكلي للاقتصاد. فهي تهدف إلى التأثير على الطلب الكلي في المدى القصير من جهة، والعرض الكلي في المدى الطويل من جهة أخرى وذلك بالرفع من القدرات الاقتصادية للبلد.

هناك قناتين أساسيتين تفسر ميكانيزم انتقال السياسة المالية إلى التضخم. تتمثل الأولى في حاجة الحكومة للاقتراض والتي من المفترض أن تؤدي إلى ارتفاع الطلب على القروض الصافية ينجم عنها ارتفاع معدلات الفائدة متسببا في انخفاض الاستثمار الخاص. بالتالي، ينخفض العرض الكلي ومنه يرتفع مستوى الأسعار.

بينما تكمن القناة الثانية في إمكانية ارتفاع معدلات التضخم حتى وإن لم يمول البنك المركزي العجز في الميزانية وذلك عن طريق الدين العام. ففي هذه الحالة، وفي ظل معدلات فائدة مرتفعة، يقوم القطاع المالي بتطوير أصول جديدة مدرة للفوائد التي تتسم بسيولة وبدون مخاطر. بالتالي يصبح القطاع الخاص هو الممول للدين العام مما ينجر عنه ارتفاع معدلات التضخم⁶.

مما سبق نستنتج أن السياسة المالية التوسعية لها أثر تضخمي، وحتى يتم التحكم في الزيادة المتواصلة في مستوى الأسعار، يستوجب على السلطات التحكم في عجز الميزانية. غير أنه فيما يخص الدول المصدرة للبترول تكون الأمور أكثر تعقيدا. ففي هذه الدول عادة ما يكون اقتصادها مرتبط بصفة وطيدة بالإيرادات النفطية مما يجعل مستوى الأسعار يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط.

تتمثل السياسة المالية التوسعية في استخدام جزء كبير من العائدات النفطية لتطبيق المخططات الحكومية من خلال الإنفاق على المشاريع التنموية الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي بسرعة أكبر مما كان متوقعا في حين أن الإنتاج لا يرتفع بنفس السرعة فيترتب عن ذلك زيادة ملحوظة في معدلات التضخم⁷.

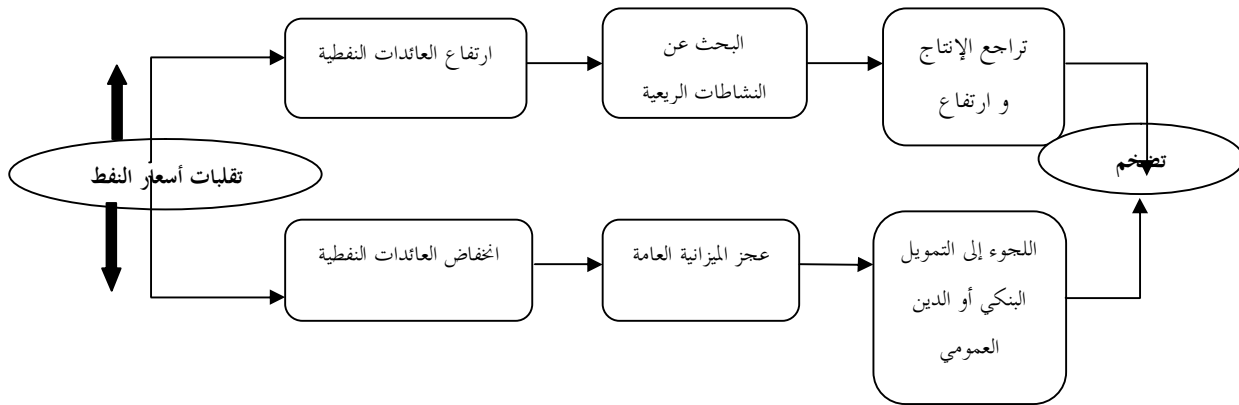
تاريخيا كانت تقلبات أسعار النفط والتضخم ترتبطان بعلاقة في نفس الاتجاه، حتى بالرغم من تباين هذه العلاقة بشكل حاد باختلاف الدول. إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالجباية البترولية (أسعار النفط) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة بحيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يكون لها أثر إيجابي على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي وهذا ما سينعكس إيجابيا على الإيرادات العمومية، سامحا بذلك بارتفاع مستوى الطلب الكلي عن مستوى العرض الكلي مؤديا إلى تسجيل معدلات مرتفعة للتضخم.

غير أن السنوات الأخيرة الموافقة لانخفاض أسعار النفط، سجلت ارتفاعات لمستويات التضخم في معظم الدول المصدرة للنفط. حيث يؤثر تراجع أسعار النفط على الأنشطة الاقتصادية وكذا التضخم عن طريق العرض

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

والطلب الكليين معتمداً بذلك على توجهات كل من السياسة المالية والنقدية. إذ يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج خاصة السلع كثيفة استهلاك الطاقة فينتج عنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي تظهر آثاره على المستهلكين وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم⁸. في الوقت نفسه، فإن تراجع الإيرادات الحكومية بسبب أسعار النفط يمكن أن يقيد السياسة المالية للدولة المصدرة للخام، وهذا ما يؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار. يمكننا توضيح العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في ظل تقلبات أسعار النفط من خلال الشكل الموالي⁹:

الشكل (01): العلاقة بين السياسة المالية والتضخم في ظل تقلبات أسعار النفط



المصدر: من إعداد الباحثان

3- السياسة المالية في الجزائر:

من المتعارف عليه أن التأريخ لأزمة الاقتصاد الجزائري كانت مع الصدمة النفطية الأولى التي نشبت سنة 1986 تاريخ الانهيار المريع لأسعار النفط، حيث عرفت الجزائر نوعين من السياسة المالية خلال فترة الدراسة: سياسة مالية توسعية (1986-1990) و(2001-2014)، وأخرى انكماشية خلال الفترة (1991-2000)¹⁰.

شهدت فترة الدراسة الممتدة من 2002 إلى غاية 2014 انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي تزايدت بشكل مستمر منتقلة من (28.52) \$ للبرميل سنة 2000 إلى (99.02) \$ سنة 2014¹¹، وهذا ما نتج عنه فائض مالي أدى بالحكومة ببعث مشاريع اقتصادية وتنموية كبيرة نجم عنها ارتفاع في مستوى الإنفاق العمومي.

إلا أن معدل التضخم بلغ معدلات منخفضة، حيث بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة نسبة 3.4% مع زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار 14.58%، وهذا ما شجع على تبني سياسة مالية توسعية، في حين أن الفترة الأخيرة من سنة 2014 كانت كابوس بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث عرفت السوق النفطية تهوي بلغ

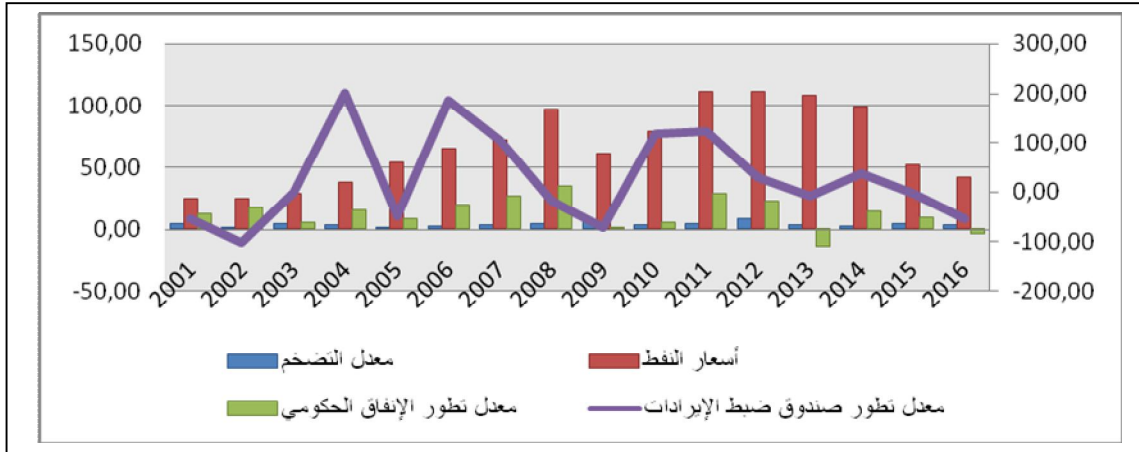
أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

47.13% (99.02 سنة 2014 مقابل 53.35 سنة 2015). إذ انتقلت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الحقيقي من 30% خلال السبعينيات إلى 50% خلال العشرية الأخيرة، وهذا ما يجسد اختلال البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

وما ميز هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي مكن الحكومة من توفير احتياطات معتبرة، سمحت بتسديد الديون الخارجية. وفي سنة 2006 استعملت مدخرات الصندوق أيضا في تمويل عجز الموازنة، فقد بلغت 15% إلى أن وصلت نسبة 74% سنة 2011.

في حين، تمحور معدل التضخم في سنتي 2014 و2015 بنسبة 3.9%، وتجدد الإشارة إلى أنه وعلى عكس السنوات السابقة كان التضخم في سنة 2010 متولداً أساساً عن ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة¹².

الشكل (02) : معدل تطور الإنفاق الحكومي، أسعار النفط، معدل التضخم، معدل صندوق ضبط الإيرادات.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المنشورة من قبل ONS

4- المنهجية والمعطيات المستعملة:

انطلاقاً من أدبيات الدراسة التطبيقية، ومن أجل تقدير آثار السياسة المالية على معدل التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط، سنتبنى نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR نظراً لشموليتها هذه النماذج، وأيضاً كثرة استعمالها من قبل الباحثين في هذا الموضوع. في هذا الصدد، سيتضمن نموذج الدراسة خمس متغيرات ويتعلق الأمر بمتغيرة الإنفاق الحكومي بالقيم الحقيقية (DPR) والإيرادات العمومية بالقيم الحقيقية (RBR) للتعبير على السياسة المالية، الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIBR) تعبيراً على مرونة الجهاز الإنتاجي، أسعار النفط (PP) وأخيراً معدل التضخم (INF) الذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى العام للأسعار.

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

تعد دراسة كل من (Fatas et Mihov (2001، (Perotti et Blanchard (2002 من بين أولى الدراسات التي تبنت المنهج التجريبي في تحليل أثار السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الكلي¹³. كما نجد مقارنة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكليّة SVAR المقدمة من قبل Perotti et Blanchard (2002)¹⁴، إذ تعتمد هذه الأخيرة في تحديد صدمات السياسة المالية على استغلال المعلومات الخاصة بمرونة المتغيرات المالية نسبة لبقية المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. وقد تم توسيع هذه المقاربة لتتضمن المقاربات السابقة في العديد من الأعمال الحديثة أشهرها أعمال Perotti (2005)¹⁵.

المعطيات فصلية ممتدة من الفصل الأول لسنة 2002 إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2015. قمنا بإدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة (L) ما عدى معدل التضخم، ومن أجل دراسة استقرارية السلاسل، قمنا بإتباع المنهجية التالية:

- الكشف عن المركبة الفصلية لسلاسل معتمدين على اختبار تحليل التباين (ANOVA)، (نتائج الاختبار ملخصة في الملحق رقم (01)).
- بعد معالجة السلاسل من المركبة الفصلية تصبح هذه السلاسل معرفة ب (SA)، بعدها ننتقل إلى معالجة استقرارية السلاسل بالاعتماد على اختبار (ADF) (الملحق رقم (02)).
- بعد الانتهاء من دراسة السلاسل نقوم بجعل المتغيرات مستقرة، والتي تكون معرفة ب (D)، نقوم بالتأكد من استقرارية السلاسل الجديدة (الملحق رقم (03) و (04)).

5- النموذج:

قمنا باختيار النموذج انطلاقاً من نتائج دراسة استقرارية السلاسل، وبما أن السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة نقوم بتقدير نموذج VAR باستعمال السلاسل المستقرة.

أما فيما يخص درجة التأخير المثلى للنموذج، فقد بينت نتائج هذا الاختبار أن التأخير المناسب هو 04 (الملحق 7).

قبل الانتقال لدراسة دوال الاستجابة وتحليل التباين، نقوم بالتأكد من استقرار العام للنموذج، ومن خلال الملحق رقم (08)، يتضح بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار (VAR satisfies the stability condition). إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة. مما يعني أن

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين، فيما يخص المنحنى البياني للسلاسل المستقرة واختبار البواقي تظهر النتائج من خلال الملحق رقم (06) و(09) على التوالي.

بعد تقدير نموذج VAR والتأكد من صلاحيته، سوف نتقل إلى تحليل العلاقة التي تربط التضخم بكل من السياسة المالية وتغيرات أسعار البترول. لذلك نستعين بدوال الاستجابة وتفكيك التباين.

- تحليل دوال الاستجابة:

تبين النتائج (في الملحق 10) أن صدمة موجبة في تغيرات أسعار البترول ليس لها أثر فوري لا على وسائل السياسة المالية ولا على مستوى الناتج بالتالي لا يتأثر التضخم. لكن نلاحظ أنه هناك استجابة موجبة ضعيفة جدا ابتداء من الفترة الثانية (0.11) والتي تصبح سالبة ابتداء من الفترة الثالثة لتعود موجبة في الفترة السادسة مما يجعلها متغير وكثيرة التقلبات هذا ما يوحي لنا بأن السلطات تطبق سياسات مالية و/أو نقدية للحد من الآثار التضخمية على الأقل في المدى القصير إذ أن أثر الصدمة البترولية على تقلبات مستوى التضخم يندثر ابتداء من الفترة (28) أي بعد حوالي ستة سنوات وهذا ما يعتبر فترة طويلة نسبيا.

يتضح أثر التغير في النفقات الحكومية على تغيرات مستوى التضخم بصفة واضحة ابتداء من الفصل الثاني أكثر من الأثر الذي تمارسه الإيرادات الجبائية وهذا منطقي جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الزيادة في النفقات العمومية سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة:

- ارتفاع الواردات، إذ أن الاقتصاد الجزائري من بين أكبر الدول المعتمدة على الاستيراد لتغطية الطلب المتزايد.
- عدم قدرة العرض الكلي بمحاربة الطلب الكلي المتزايد مما يخلق نوع من عدم التوازن في سوق السلع والخدمات.
- ارتفاع الأجور في القطاع العمومي مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومنه يرتفع الطلب الكلي. حيث أن الزيادة الحادة في الأجور التي عرفت السنتين 2011 و 2012 كانت العامل الرئيسي في زيادة السيولة في القطاع المصرفي والتي كانت المحرك الأساسي للتضخم سنة 2012¹⁶.

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

تبين دوال الاستجابة أيضا الأثر الضعيف الذي يمارسه التغير في النمو الاقتصادي على تطاير مستوى التضخم إذ أن هذا الأثر لا يتجاوز (0.2) طوال الفترة كما يتغير هذا الأخير من موجب إلى سالب عبر طيلة الفترات. يمكننا تفسير ذلك بكون نسبة كبيرة من السلع المكونة للسلة التي يحسب على أساسها المستوى العام للأسعار، هي سلع مدعمة.

- تحليل التباين:

ننتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة. حسب ما تشير إليه نتائج تحليل تباين الأخطاء الموضحة في الملحق (11)، يتضح بأن معظم التقلبات الظرفية لجميع المتغيرات تتعلق بصدمات في المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة.

بالنسبة للمتغيرات المعبرة عن السياسة المالية فهي تفسر تغيرها بنفسها بنسبة تفوق 95% للنفقات الحكومية و94% بالنسبة للإيرادات الجبائية، هذا في الفترة الأولى حيث تبدأ هذه النسبة تتضاءل تدريجيا عبر الزمن. فالنفقات العمومية تفسر أساسا بتغيرات الإيرادات الجبائية كون الميزانية العامة تبنى على أساس الإيرادات المحققة من ضرائب ورسوم. بينما المتغيرة التي تفسر أكثر تغيرات الإيرادات الجبائية فهي النمو في مستوى الناتج الداخلي الخام. بينما نلاحظ أن نسبة تفسير تغيرات أسعار البترول لتغيرات الإيرادات الجبائية لا تفوق 6% وهذا راجع إلى أن المتغيرات محسوبة على أساس نموها وليس على أساس تغيراتها أي أن التغير في معدل نمو الأسعار يفسر بصفة ضعيفة التغير في معدل نمو الإيرادات الجبائية كون هذه الأخيرة لا تقتصر على الجباية البترولية فقط وإنما هي أيضا عبارة عن إيرادات متأتية من الضرائب المفروضة على الدخل والأرباح إضافة إلى الرسوم مما يجعلها مرتبطة بشكل كبير بتغير مستوى الدخل بالتالي بتغيرات مستوى الناتج الداخلي الخام.

تفسر تغيرات التضخم نفسها بنفسها كليا في الفترة الأولى أي بنسبة 100% وتبدأ هذه النسبة بالتناقص تدريجيا ابتداء من الفترة الثانية. يتضح من خلال تفكيك التباين الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تفسير تغيرات معدلات التضخم خاصة تغيرات الإنفاق الحكومي إذ نسجل نسبة تفسير تفوق 15% ابتداء من الفصل الثاني بينما لا تتعدى 8% بالنسبة لتغيرات الإيرادات الجبائية. في حين لا تتعدى نسبة تفسير تغيرات أسعار البترول 10% وهذا يتوافق مع ما ذكرناه سابقا أي أن السلطات تقوم بتطبيق سياسات مالية ونقدية من أجل الحد من الضغوطات التضخمية التي يمكن أن تمارسها تغيرات أسعار النفط.

الخلاصة:

لم تسمح السياسة المالية ذات الطابع الكيترزي التي اتبعتها الجزائر عن طريق زيادة معدلات الإنفاق في تحقيق الأهداف المرسومة وهذا راجع إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي. فبالنظر إلى السنوات التي عانت فيها الصناعة من

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

ضعف الاستثمار وانخفاض المؤسسات العمومية رغم الموارد الهائلة المخصصة للاستثمار، لم تستطع لا المؤسسات العمومية ولا الخاصة من الرفع من إنتاجها إلى مستويات كافية بتغطية الطلب المتزايد. هذا ما جعل السلطات تتبنى إستراتيجية جديدة تتمثل في تحويل النفقات الضخمة إلى إنشاء البنية التحتية.

يعتمد الاقتصاد الجزائري، كما هو معلوم، اعتمادا كبيرا على القطاع النفطي الذي يمثل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، 95% من الصادرات و 60% من إيرادات الميزانية. وبفضل ارتفاع أسعار النفط وسياسات الاقتصاد الكلي المطبقة، تمكنت الجزائر ببناء مخزونات خارجية ومالية مريحة. غير أن ذلك لم يدم لفترة طويلة، فمنذ انهيار أسعار البترول ابتداء من جوان 2014 دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر السياسة المالية على معدل التضخم في ظل تغيرات أسعار النفط باستخدام نموذج VAR خلال الفترة الممتدة من الفصل الأول 2002 إلى غاية الفصل الأخير لسنة 2015، تبين من خلالها أن للسياسة المالية تأثير موجب على معدل التضخم في الجزائر، حيث نسجل ارتفاعا في معدل التضخم جراء تطبيق سياسة مالية توسعية التي تساعد في تنامي الطلب الكلي عن طريق:

- ارتفاع الكتلة الأجرية التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك.

- الزيادة في استهلاك القطاع العمومي.

و أمام محدودية العرض الكلي واعتماد الاقتصاد الجزائري أساسا على الاستيراد فإن الضغوطات التضخمية سوف ترتفع. إضافة إلى ذلك، فإن عدم تنافسية سوق السلع والخدمات يجعل سلوك الأسعار لا يتلاءم والأهداف المسطرة للسياسات الاقتصادية المطبقة.

تؤثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم بشكل غير مباشر عبر قنوات السياسة المالية والمتمثلة في النفقات العمومية. غير أننا سجلنا من خلال الدراسة القياسية ضعف تأثير تغيرات أسعار البترول على التضخم ويمكن تفسير ذلك من خلال النقاط التالية:

- تعتمد السلطات اعتمادا شديدا مطلقا في وضع سياستها المالية على الإيرادات النفطية، هذا ما تسبب في ضعف

فعاليتها وجعلها عرضة لعدة هزات وبقائها جيسة تقلبات السوق النفطية، مما أدى بالسلطات الوطنية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بغية الحفاظ على توازن الميزانية وكذا الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة جراء تقلبات أسعار النفط. ففي حالة ارتفاع هذه الأخيرة، يتم حظر الموارد في هذا الصندوق من أجل تمويل عجز الميزانية المسجل في حالة انخفاض أسعار النفط.

- تطبيق سياسة نقدية تهدف إلى الحد من الضغوطات التضخمية.

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

- دعم أسعار نسبة كبيرة من السلع المكونة لسلة السلع (حوالي 26%) التي يحسب على أساسها مؤشر الأسعار ومنه معدل التضخم مما يجعلها قليلة التأثير بتغيرات أسعار النفط.

الملاحق:

1. اختبار ANOVA:

المتغيرات	اختبار ANOVA		النتائج
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	
INF	0,007	2,845	- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .
LRBR	1,607	2,845	- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .
LDPR	18,233	2,845	- احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .
LPIBR	2,288	2,845	- عدم السلسلة على المركبة الفصلية .
LPP	1,293	2,845	- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

2. اختبار ADF:

LDPRSA			LRBR			INF			اختبار ADF
Prob	Seuil 5%	T-Student	Prob	Seuil 5%	T-Student	Prob	Seuil 5%	T-Student	
0.0001	-1.947381	-4.177586	0.7511	-1.947248	0.236952	0.1113	-1.946878	-1.557189	النموذج الأول
0.0011	-2.923780	-4.335442	0.0608	-2.917650	-2.831007	0.0559	-2.915522	-2.866175	النموذج الثاني
0.0042	-3.506374	-4.478330	0.2854	-3.496960	-2.592118	0.0672	-3.493692	-3.361981	النموذج الثالث
- السلسلة مستقرة			- السلسلة غير مستقرة			- السلسلة غير مستقرة			
LPP			LPIBR						
Prob	Seuil 5%	T-Student	Prob	Seuil 5%	T-Student				
0.7318	-1.947119	0.170735	0.9928	-1.946878	2.204445				النموذج الأول
0.3124	-2.917650	-1.939002	0.1154	-2.915522	-2.523941				النموذج الثاني
0.9886	-3.496960	-0.303010	0.6398	-3.495295	-1.901992				النموذج الثالث
- السلسلة غير مستقرة			- السلسلة غير مستقرة						

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

3. اختبار ADF على الفروقات من الدرجة الأولى

LDPRSA			DLRBR			DINFS			اختبار ADF
Prob	Seuil 5%	T-Student	Prob	Seuil 5%	T-Student	Prob	Seuil 5%	T-Student	
0.0001	-1.947381	-4.177586	0.0000	-1.947248	-8.716773	0,00	-1,95	-7,16	النموذج الأول
0.0011	-2.923780	-4.335442	0.00000	-2.918778	-8.619577	0,00	-2,92	-7,11	النموذج الثاني
0.0042	-3.506374	-4.478330	0.0000	-3.498692	-8.721683	0,00	-3,50	-7,15	النموذج الثالث
- السلسلة مستقرة			- السلسلة مستقرة			- السلسلة مستقرة			
DLPPS			DLPIBRS						
Prob	Seuil 5%	T-Student	Prob	Seuil 5%	T-Student				
0,00	-1,95	-6,25	0	-1,947975	-6,736833				النموذج الأول
0,00	-2,92	-6,19	0	-2,925169	-6,659926				النموذج الثاني
0,00	-3,50	-6,13	0	-3,508508	-6,568626				النموذج الثالث
- السلسلة مستقرة			- السلسلة مستقرة						

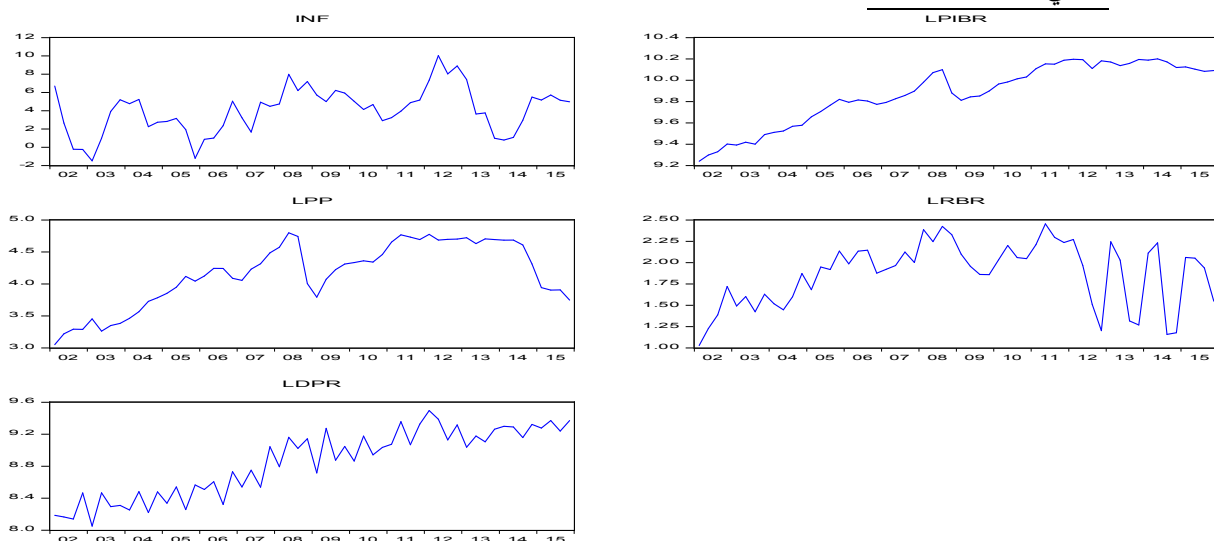
من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

4. اختبار ANOVA:

النتائج	اختبار ANOVA		المتغيرات
	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	
- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .	0,079	2,845	DINFS
- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .	1,776	2,845	DLRBR
- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .	0,156	2,866	LDPRSA
- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .	0,288	2,845	DLPIBRS
- عدم احتواء السلسلة على المركبة الفصلية .	1,917	2,845	DLPPS

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel

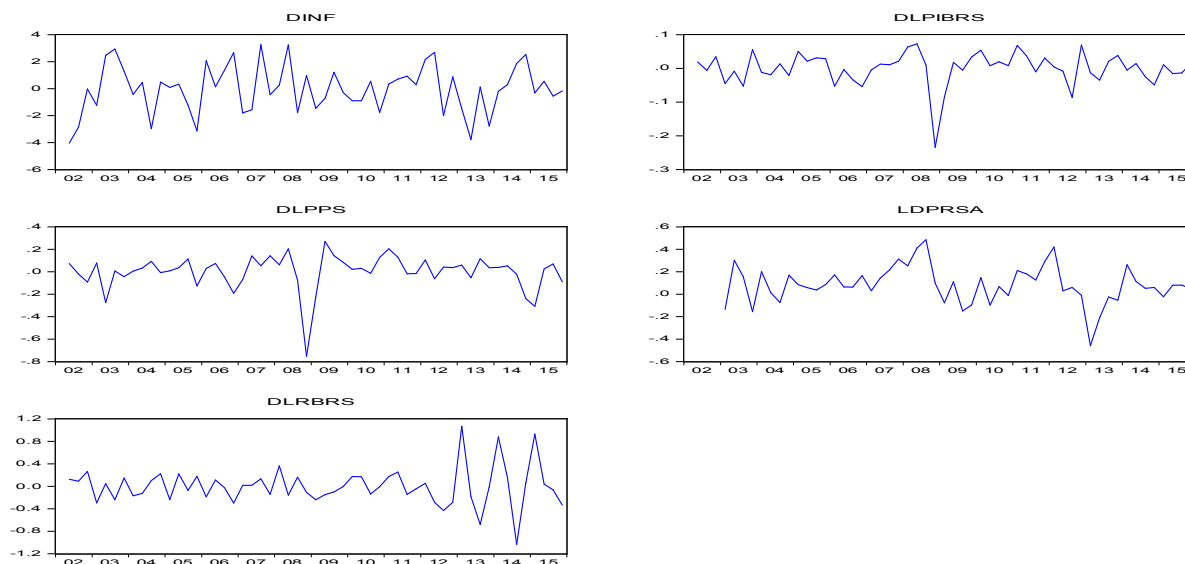
5. منحني البيانات الأصلية:



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2015-2002

6. منحني البيانات المستقرة:



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

7. تحديد التأخير المناسب في النموذج:

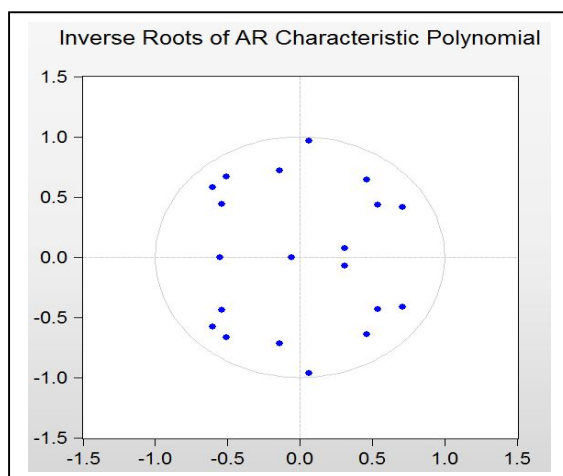
VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LDPR LRBR LPIBR LPP INF
 Exogenous variables: C
 Date: 08/09/17 Time: 20:16
 Sample: 2002Q1 2015Q4
 Included observations: 52

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-98.70235	NA	3.71e-05	3.988552	4.176171	4.060481
1	53.13314	268.6320	2.84e-07	-0.889736	0.235981*	-0.458163*
2	80.18143	42.65308	2.70e-07	-0.968517	1.095299	-0.177299
3	106.4496	36.37134	2.76e-07	-1.017293	1.984620	0.133569
4	152.6415	55.07495*	1.41e-07*	-1.832366*	2.107645	-0.321859

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

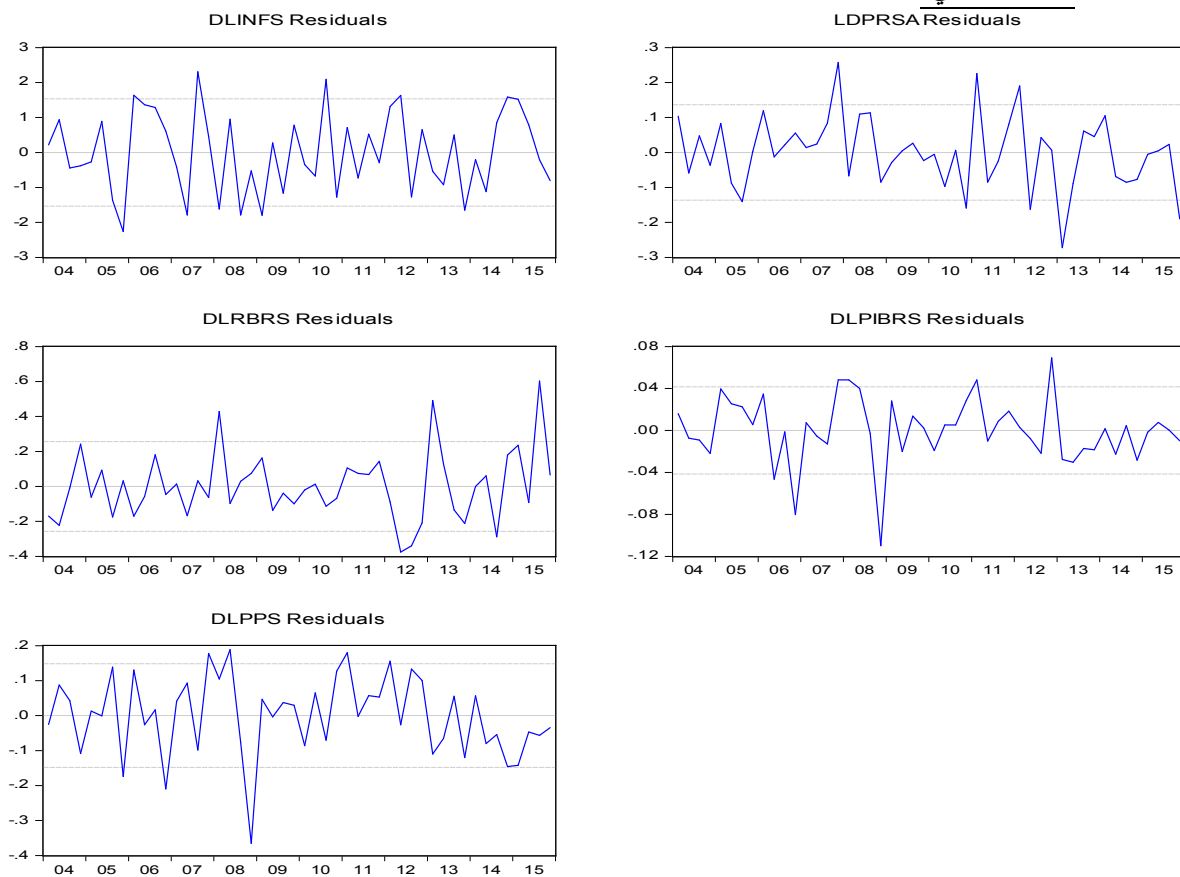
أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

8. دراسة استقرارية النموذج:



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

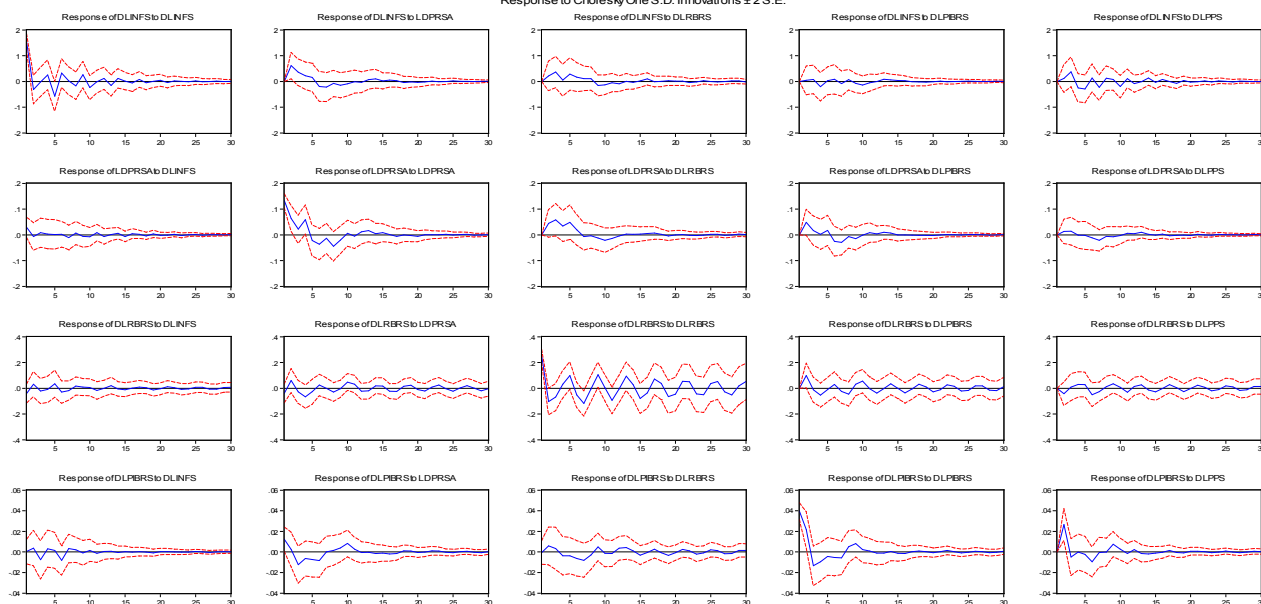
9. اختبار البواقي:



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

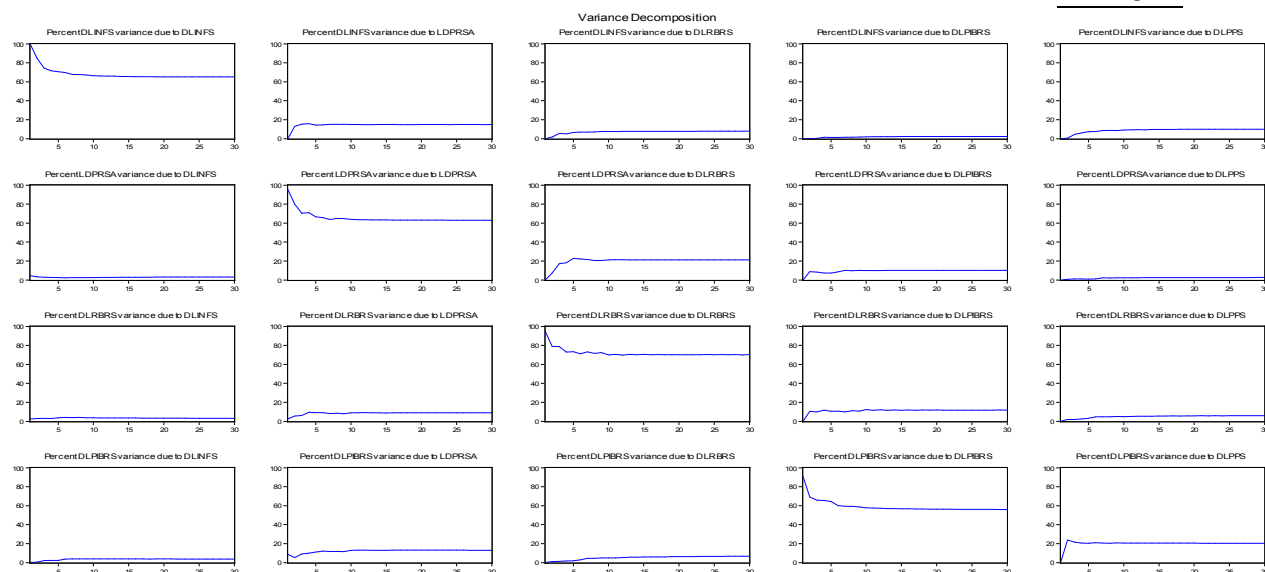
أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

10. دوال الاستجابة:

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

11. تحليل التباين



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015

الهوامش والمراجع

- ¹ - De Castro Fernández, F.; Hernández De Cos, P. **The economic effects of exogenous fiscal shocks in Spain: a SVAR approach**, ECB Working Paper N° 647.
- ² - آزاد، أ؛ فخري، س؛ أثر السياسة المالية و النقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي. مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، العدد 23. 2011.
- ³ - Afonso, A.; Sousa, R. M. **The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis**, School of Economics and Management. TECHNICAL UNIVERSITY OF LISBON. Working Paper N° 09. 2009.
- ⁴ - Farzanegan M. and Markwardt G. **The effects of oil price shocks on the Iranian economy**, Energy Economics, vol. 31, 2007, PP. 134-151.
- ⁵ - Allegret J. P. *and al.*, **The impact of external shocks in East Asia: Lessons from a structural VAR model with block exogeneity**, *Economie internationale* 2012/4 (n° 132), p. 35-89.
- ⁶ Surjaningsih N. **The impact of fiscal policy on the output and inflation**. Bulletin of Monetary Economics and Banking. 2012. P374.
- ⁷ Vahid Nowshirvani **The fate of structural adjustment**. Current : Past Issue, Volume N°13, Iran. 2008.
- ⁸ - محمد، د. واقع السياسة المالية في الدول العربية. كلية الإدارة و الاقتصاد. مجلة جامعة بابل. المجلد 10. 2008.
- ⁹ بدوي تامر لدولة الربيعية في إيران: عائدات النفط النمو و التضخم. مركز الجزيرة للدراسات. 2014.
- ¹⁰ - آزاد، أ؛ فخري، س مرجع سبق ذكره.
- ¹¹ - OPEC, **Annuel Statistique Bulletin** 2000 and 2014.
- ¹² - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و المالي في الجزائر السنوات 2005 إلى 2015، التقرير السنوي.
- ¹³ Caldara, D and Kamps C. **What are the effects of fiscal policy shocks? A VAR-based comparative analysis**. ECB Working Paper N° 877. 2008.
- ¹⁴ Blanchard, O. and Perotti, R. **An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output**, Quarterly Journal of Economics, 117(4), 2002. PP1329-1368.
- ¹⁵ Perotti, R. **Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries**. CEPR Discussion Paper 168. Center for Economic Policy Research, London. 2005.
- ¹⁶ International Monetary Fund **Algeria: Selected Issues Paper**. IMF Country Report No. 13/48. February 2013. P 33.